



تعاون بحثي بين الاتحاد الأوروبي-دول البحر المتوسط حول النوع (ذكر-أنثي) في العلم

## التقرير الوطني : المغرب

جامعة الحسن الثاني - الدار البيضاء

د رشيدة نافع

د. أمينة بيطاشي



تعاون بحثي بين الاتحاد الأوروبي-دول البحر المتوسط حول النوع (ذكر-أنثي) في العلم

## التقرير الوطني : المغرب

جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء

د رشيدة نافع

د. أمينة بيطاشي

شركاء شيميرا

### منسق المشروع

جامعة بروكسل الحرة

### شركاء

|   |         |   |
|---|---------|---|
| <a href="http://dev.ulb.ac.be/dulbea">http://dev.ulb.ac.be/dulbea</a>         | بلجيكا  | جامعة بروكسل الحرة                                |
| <a href="http://www.bayzoltan.hu">http://www.bayzoltan.hu</a>                 | هنغاريا | خليج زولتان غير الربحي المحدودة للأبحاث التطبيقية |
| <a href="http://www.ekt.gr">http://www.ekt.gr</a>                             | يونان   | مركز التوثيق الوطني                               |
| <a href="http://www.itu.edu.tr/en/home">http://www.itu.edu.tr/en/home</a>     | تركيا   | جامعة اسطنبول الفنية                              |
| <a href="http://www.cittadellascienza.it">http://www.cittadellascienza.it</a> | إيطاليا | مؤسسة IDIS سيتا ديلا للعلوم                       |
| <a href="http://www.aarcegypt.org">http://www.aarcegypt.org</a>               | مصر     | مركز البحوث العربية و الأفريقية                   |
| <a href="http://www.asrt.sci.eg">http://www.asrt.sci.eg</a>                   | مصر     | أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا                |
| <a href="http://www.ciddef-dz.com">http://www.ciddef-dz.com</a>               | الجزائر | CIDDEF  |
| <a href="http://au.alexu.edu.eg">http://au.alexu.edu.eg</a>                   | مصر     | جامعة الإسكندرية                                  |
| <a href="http://www.ju.edu.jo">http://www.ju.edu.jo</a>                       | الأردن  | الجامعة الهاشمية                                  |
| <a href="http://www.rss.jo">http://www.rss.jo</a>                             | الأردن  | الجمعية العلمية الملكية                           |
| <a href="http://www.usj.edu.lb">http://www.usj.edu.lb</a>                     | لبنان   | جامعة القديس يوسف                                 |
| <a href="http://www.univhm.ac.ma">http://www.univhm.ac.ma</a>                 | المغرب  | جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء                  |
| <a href="http://www.birzeit.edu">http://www.birzeit.edu</a>                   | فلسطين  | جامعة بيرزيت                                      |
| <a href="http://www.alepuniv.com">/http://www.alepuniv.com</a>                | سوريا   | جامعة حلب ALLEPO                                  |
| <a href="http://www.ucar.rnu.tn">http://www.ucar.rnu.tn</a>                   | تونس    | جامعة قرطاج                                       |

انتهاء التقرير في يونيو 2014

مشروع شيميرا الذي أدي الي هذا التقرير قد تلقى تمويل من الاتحاد الاوروبي برنامج 2007/ (2013-FP7) تحت اتفاقية منح رقم 266633

(SHEMERA -Euro-Mediterranean research cooperation on gender and science: SHE Euro-Mediterranean Research area)

يعكس التقرير وجهة نظر المؤلفين فقط ، لا يتحمل الاتحاد الأوروبي أي مسؤولية لاي استخدام للمعلومات في هذا التقرير و كذلك شركاء مشروع شيميرا ككل.

القاهرة : أكاديمية البحث العلمي و التكنولوجيا 2014

ISBN: 21520/2014

## قائمة المحتويات:

|    |   |
|----|---|
| ٣  | .....مقدمة  |
| ٣  | ١- إحصائيات عن المرأة في العلوم.....              |
| ٤  | .....مقدمة  |
| ٤  | .....حضور النساء في العلوم                        |
| ٤  | .....المجالات العلمية والتميز الأفقي              |
| ٨  | .....الولوع إلى صناعة القرار في العلوم            |
| ٨  | .....فرص الحصول على صنع القرار في العلوم          |
| ٨  | ٢- سياسات المساواة بين الجنسين.....               |
| ٨  | .....الإطار التشريعي                              |
| ٨  | .....المؤسسات و السياسات                          |
| ٩  | ٢-٢- سياسات المساواة بين الجنسين في العلوم.....   |
| ٩  | .....بنيات المساواة بين الجنسين في العلوم         |
| ٩  | .....الإحصاءات والمؤشرات                          |
| ٩  | .....مقياس التوازن بين الجنسين                    |
| ١٠ | .....مخططات المساواة ومقاييس المساواة بين الجنسين |
| ١٠ | .....التوجيه                                      |
| ١٠ | .....التمويل                                      |
| ١٠ | .....العمل والتوازن العائلي                       |
| ١٠ | .....النساء ودراسات النوع                         |
| ١٠ | .....الشبكات                                      |
| ١٠ | ٣- التوصيات.....                                  |



## مقدمة

يهدف هذا التقرير إلى تسليط الضوء على بعض الأبحاث حول وضعية اعتماد مقاربة النوع الاجتماعي في وظائف النساء في المجالات الأكاديمية والمهنية بالمغرب وذلك كجزء من مشروع البحث المشترك الذي تقوده جامعة الحسن الثاني الدار البيضاء كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالمحمدية بشراكة مع مؤسسات عربية وأوروبية أخرى ضمن مشروع SHERA.

الهدف العام لهذا المشروع هو الرفع من التعاون في مجال البحث المرتبط بالنوع الاجتماعي والعلوم بين الاتحاد الأوروبي والبلدان المتوسطية. ويسعى التعاون في البحث إلى فهم أفضل لأصول عدم المساواة بين الجنسين في العلوم في المنطقة المتوسطية، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار التنوعات في الثقافات والتقاليد وتحليل هذا الموضوع الخاص نظرا لأهميته البالغة.

يطمح مشروع البحث هذا إلى إنتاج معطيات وطنية بالبلدان العربية المتوسطية (المغرب والجزائر ومصر والأردن ولبنان وفلسطين وسوريا وتونس) والتي من شأنها أن تشكل أساس تحليل مقارن حول الوضعية الحالية بهدف قياس التنمية المستقبلية في هذا المجال مقابل خط أساس من شأنه قيادة الباحثين وصناع القرار والاستراتيجيين لمناطق وجب التطرق إليها.

يركز هذا البحث على ثلاثة مواضيع رئيسية لدعم الوضعية الحالية للنساء في العلوم في كل بلد على المستوى الوطني:

- تجميع الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي تغطي توزيع النساء والرجال في مجالات العلوم والمهن العلمية والأقدمية والنفوذ.
- ترتيب نسخ المؤلفات العلمية حول عدم المساواة بين الجنسين في وظائف العلوم مع التركيز على الفصل الأفقي والرأسي والأسباب الكامنة وآثار هذين الجانبين.
- مراجعة سياسات المساواة بين الجنسين والتشريعات والاستراتيجيات الوطنية والبرامج الايجابية للنساء بما في ذلك تشريعات الفرص المتساوية.

هناك عدم توازن في عدد وأقدمية وتأثير النساء والرجال في المجالات العلمية والمهن على الصعيد العالمي. إن أصول عدم التوازن بين الجنسين ذات عمق داخل كل مجتمع وكل مهنة وكل مؤسسة. وعدم التوازن بين الجنسين ليس ظاهرة تصحيح ذاتي إذ وحدها القياسات الملموسة المستهدفة لجوانب محددة من مظاهرها هي التي يمكن أن تقود إلى تغيير ملحوظ في هذا المجال.

الأقسام التالية تناقش الإحصائيات المرتبطة بتوزيع النساء والرجال في المجالات العلمية وكذا الأقدمية والتأثير إضافة إلى سياسات المساواة بين الجنسين. وهو التقرير الذي يختم بجملة من التوصيات.

فريق SHERA بالمغرب

## 1- إحصائيات حول النساء في العلوم:

### المواضيع المنهجية والحقائق

#### أهم مصادر الحقائق:

- النشاط والشغل والبطالة 2004، المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، مديرية الإحصاءات.
- النشاط والشغل والبطالة 2010، المملكة المغربية، المندوبية السامية للتخطيط، مديرية الإحصاءات.
- دليل إحصاء المغرب 2004
- دليل إحصاء المغرب 2009
- وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، قسم التعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي «المغرب الجامعي 2004 - 2005» و «المغرب الجامعي 2008 - 2009»

تتمثل الثغرة الأساسية في جمع المعطيات بالمغرب في الوصول إلى صنع القرار. ونذكر المؤشرات التي ستمكن من تقييم مدى تحديد النساء للأجندة السياسية، مثل عدد النساء رئيسات المؤسسات في مجال التعليم العالي ونسبة النساء بمجالس الإدارة ونسبة النساء ضمن المتقدمين والمتوصلين بتمويل البحث.

ثغرات أخرى ذات أهمية في جمع المعطيات بالمغرب تهم الساكنة موضوع البحث:

ليست هناك معطيات حول الباحثين في مجال المقاولات الاقتصادية والقطاع الخاص غير الربحي.

وليس بالإمكان التمييز بين الباحثين والتقنيين والعاملين الآخرين ضمن مجموع مستخدمي الأبحاث والتنمية رغم أن هذه هي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها دراسة الفصل العمودي في قطاعات أخرى غير التعليم العالي.

كما أنه لا توجد معلومة متوفرة حول فجوة الراتب بين الجنسين في العلوم والأبحاث. وقد تم تقديم تقرير الإنفاق على الأبحاث والتنمية لسنة 2003 و 2006.

على النقيض من ذلك فإن جمع المعطيات حول طلاب التعليم العالي وطالبي الدكتوراه والمتخرجين والعاملين بالقطاع الأكاديمي على مستوى مختلف التسلسلات الهرمية للمستوى الأكاديمي مكتمل بشكل كامل مما يسمح بتحليل مفصل من حيث السن والمجال العلمي مقارنة بالسنة الأكاديمية 2004 - 2005 و 2008 - 2009.

## مقدمة:

بلغ توظيف الذكور مانسبته 68% بينما بلغ لدى الإناث 23.4%. هذه المعدلات مطابقة لتلك التي تم نقلها من خلال مجموعات مؤشرات التنمية الدولية التي أصدرها البنك الدولي. هناك إذن تفاوت كبير بين الجنسين في العمل حيث أن نسبة الإناث ضعيفة جداً.

توجد بالمغرب 295 جامعة ومؤسسات تعليمية عليا أخرى. حيث تم إنفاق ما نسبته 0.8% من الناتج المحلي الإجمالي على الأبحاث والتنمية.

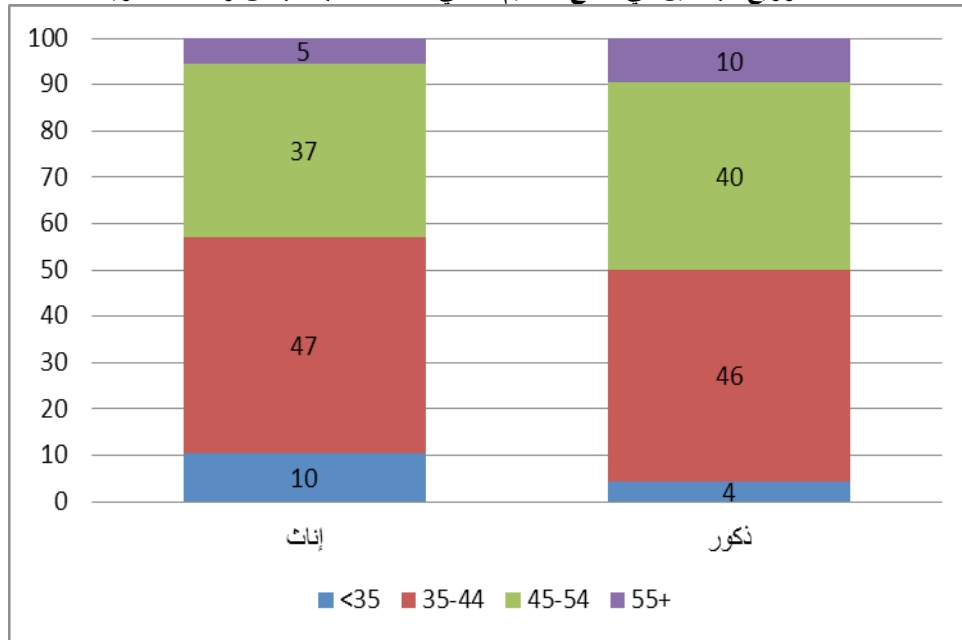
## حضور النساء في العلوم

تشكل النساء أقلية ضمن من أكملوا دراساتهم العليا بنجاح في مجال دراسة العلوم والتكنولوجيا.. هذه المجالات هي العلوم الطبيعية والهندسة والتكنولوجيا والعلوم الطبية والعلوم الزراعية والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية... الخ. ومثلت النساء 35% من هذه الفئة في سنة 2004 و 43% في 2010. بينما تكون الأفاق محدودة امام من أنهوا بنجاح دراساتهم العليا في مجال دراسة العلوم والتكنولوجيا والمشتغلون كذلك في هذا المجال، وانخفضت نسبة النساء إلى 24% في 2004. وارتفعت مشاركتهن ضمن العلماء والمهندسين إلى 27% في سنة 2004 وتوافق تماما نسبة النساء في مجموع الشغل.

يطغى الذكور على الساكنة موضوع البحث، ففي سنة 2010 فقط 32% من الباحثين في التعليم العالي كن نساءً وهو ما شكل تراجعاً مقارنة بسنة 2004 عندما كان هناك ما نسبته 35% من الباحثات النساء.

المبنيان الأول يحلل الساكنة موضوع البحث في التعليم العالي حسب السن لسنة 2010. هذا المبنيان يوضح أن الباحثات النساء هن أصغر سناً مقارنة بالرجال في المجموعتين العمريتين الشابتين. وتتعدى مساهمة النساء الباحثات نظرائهن من الباحثين الذكور ويلاحظ عكس ذلك في الفئات العمرية الكبيرة.

شكل 1: توزيع الباحثين في قطاع التعليم العالي HES حسب الجنس والفئة العمرية،

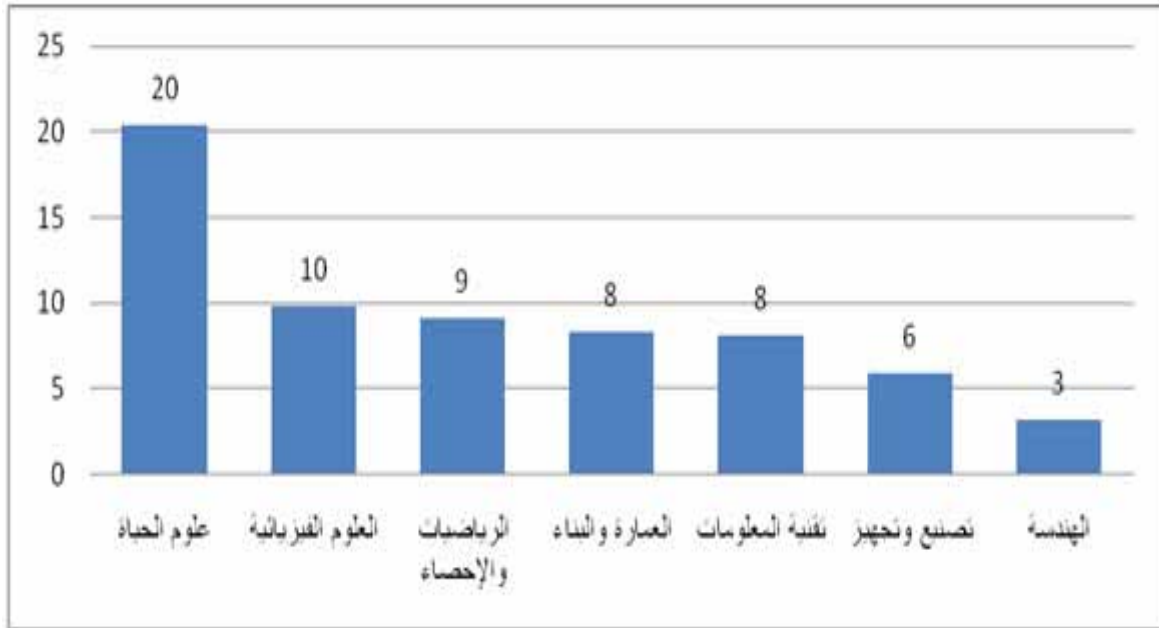


## المجالات العلمية والتميز الأفقي

34% من المتخرجين الحاملين للدكتوراه بالمغرب هن نساء وذلك برسم سنة 2010 مقارنة ب 32% سنة 2004. في سنة 2010 تم توزيع هؤلاء النساء على مختلف مجالات العلوم كما يظهر ذلك المبنيان 2. وتشكل النساء أقلية ضمن حاملي الدكتوراه في مختلف مجالات العلوم رغم أنه تم تحقيق توازن بين الجنسين في الصحة والرفاهية (49% من حاملي الدكتوراه في هذا المجال نساء). نسبة النساء ضمن حاملي الدكتوراه تقارب بشكل كبير 37 إلى 38% في التعليم، والعلوم والرياضيات بينما تنخفض النسبة إلى 31 و 34% في العلوم الإنسانية والفنون والهندسة والصناعة والبناء والعلوم الاجتماعية والاقتصاد والقانون.

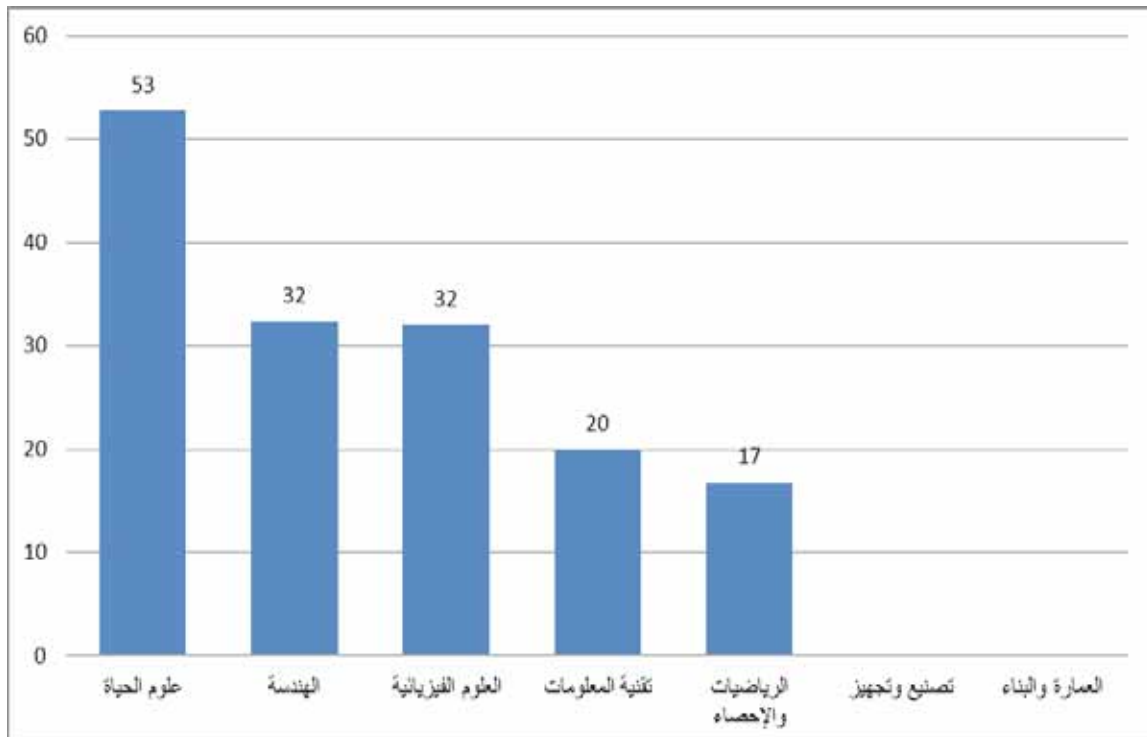


شكل ٢: نسبة الدكاترة 6 CITE حسب فرع الدراسة، 2010



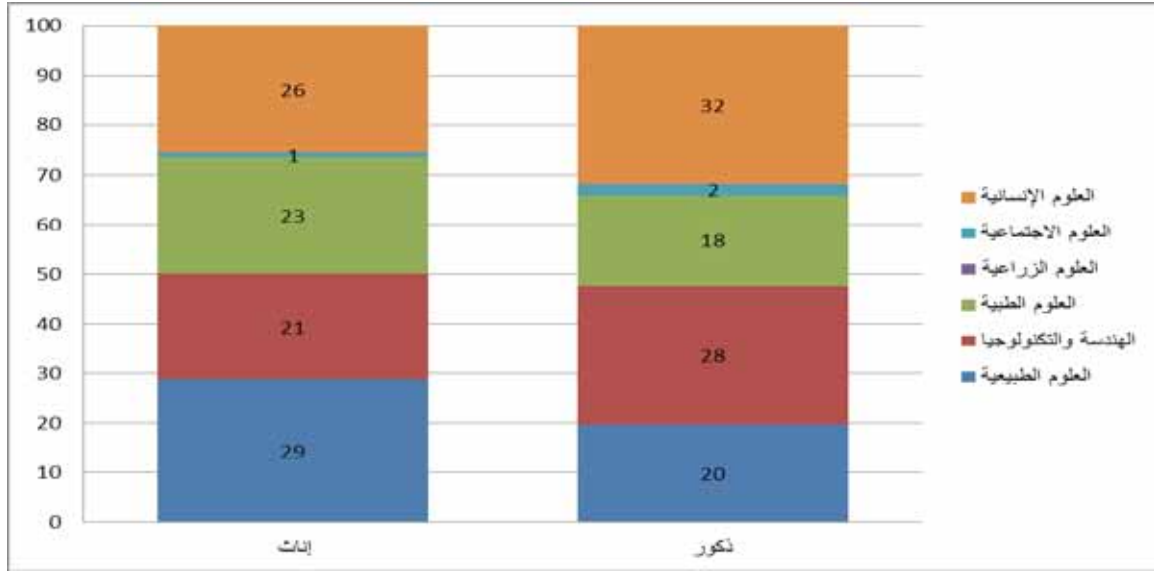
في المجموع شكلت النساء سنة 2010 ما نسبته 37% من حاملي الدكتوراه في العلوم الطبيعية والهندسة. ويوضح المبيان 3 بأنه وضمن مجال العلوم تشكل النساء أغلبية حاملي الدكتوراه في الحقل الفرعي لعلوم الحياة. وهن يمثلن ثلث حاملي الدكتوراه في العلوم الفيزيائية والهندسة والتعاملات الهندسية وكذا خمس حاملي الدكتوراه في الإعلاميات ويشكلن 17% فقط من الرياضيات والإحصائيات.

شكل ٢: نسبة المتحصلات على الدكتوراه من العلوم الطبيعية والهندسة حسب فرع الدراسة، 2010



عندما نلاحظ توزيع نسبة الباحثين (بين 25 و 64 سنة) عبر مجالات العلوم في قطاع التعليم العالي (المبيان) 3، نرى بأن النساء الباحثات في المغرب موزعات بالتساوي على أربعة مجالات من العلوم: العلوم الإنسانية والعلوم الطبيعية والعلوم الطبية والهندسة والتكنولوجيا.

شكل ٤: توزيع الباحثين في قطاع التعليم العالي HES عبر مجالات العلوم، 2010



وفي الأخير فإن المؤشر المتباين في قطاع التعليم العالي في المغرب بلغ 0,14 سنة 2010 حيث حقق نسبة متوازنة في عدم توازن توزيع الباحثين الإناث والذكور على المجالات العلمية.

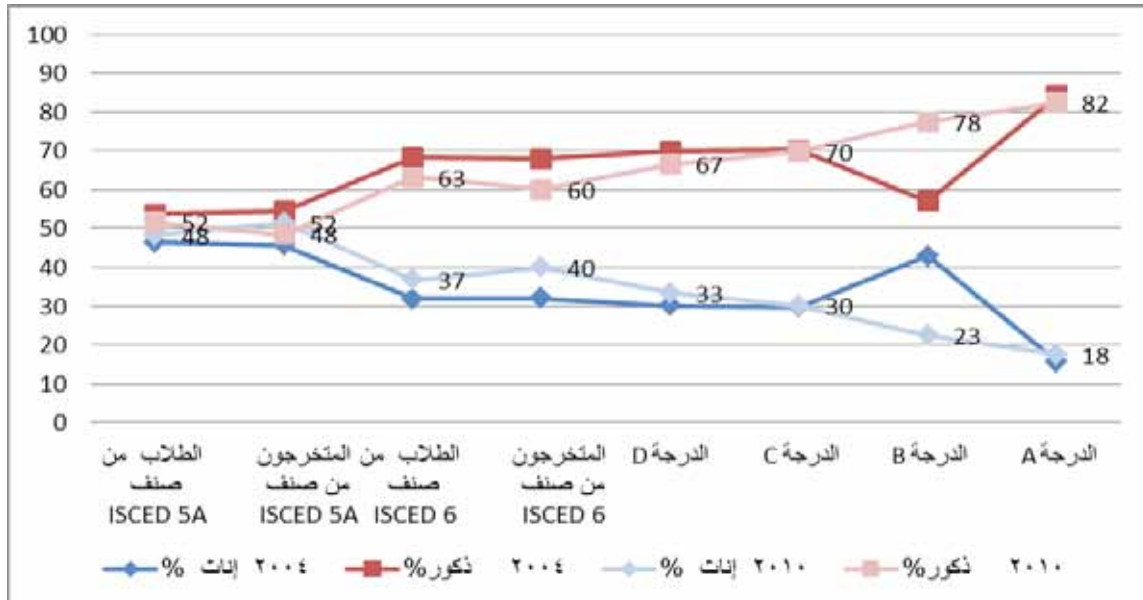
#### الأقدمية والتميز الأفقي

يُظهر الرسم المبياني 5 أنه في سنة 2010 كان 48% من الطلبة الخاضعين للتصنيف الدولي الموحد للتعليم من الدرجة 5 و 52% من المتخرجين الخاضعين للتصنيف الدولي الموحد للتعليم من النساء. وقد ارتفعت نسبة النساء ضمن التصنيف الدولي الموحد للتعليم من الدرجة 5 ما بين 2004 و 2010.

ففي المغرب تبدأ المنحنيات في التفتح في هذه المرحلة. حيث يبدو السقف الزجاجي ضمن التصنيف الدولي الموحد للتعليم من الدرجة 5 ومستوى الدكتوراه حيث 37% من طلبة الدكتوراه و40% من حاملي الدكتوراه من نساء برسم سنة 2010. وعلى مستوى الدكتوراه فإن نسبة النساء عرفت ارتفاعا منذ 2004 عندما كن يمثلن ما يفوق 30%. وبعد مستوى الدكتوراه أو عند ولوج السلك الأكاديمي تبدأ المنحنيات في الانفتاح بشكل سريع. وعلى المستوى الأكاديمي الأدنى، الدرجة ج، فهناك نسبة 33% فقط من النساء في 2010. وتنخفض نسبتهن إلى 23% في المستوى ب وعلى أعلى رتبة في الهرم الأكاديمي هناك 18% فقط من النساء. وإذا ما قارنا ذلك بعدد من البلدان الأوروبية وبلدان أوروبية شريكة أخرى فإن نسبة 18% من النساء بالمستوى أ مرتفعة نسبيا. ومع ذلك فإن المقارنة بين سنتي 2004 و 2010 تُظهر أنه على أعلى مستوى لم يكن هناك أي تقدم نحو تمثيل أفضل للنساء.

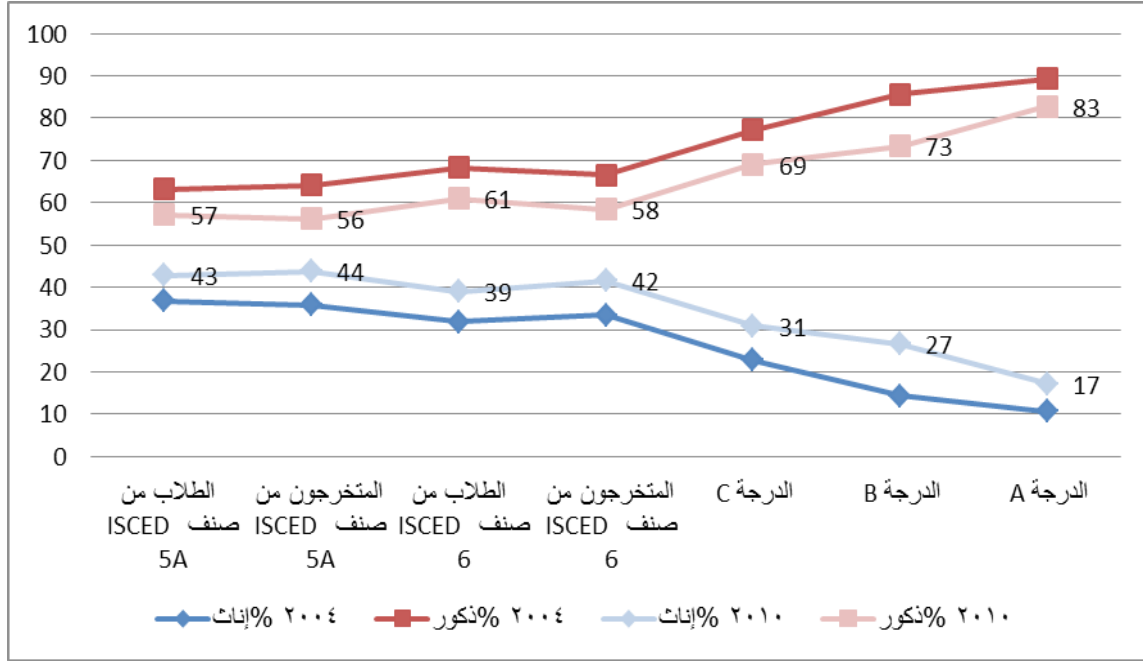
هناك سقف زجاجي يمثله مؤشر السقف الزجاجي الذي كانت قيمته 1.4 في 2010 منخفضة من 1.6 في 2004. وجبت الإشارة كذلك إلى أن نسبة الأكاديميين بالمستوى أ ضمن مجموع الأكاديميين مرتفعة نسبيا بالمغرب خلافا لمعظم البلدان حيث غالبا ما يشكل الأكاديميون من المستوى أ مجموعة صغيرة. ففي المغرب تمثل النساء الأكاديميات من المستوى أ نسبة 35% فيما يشكل الذكور 53% من نفس الفئة.

شكل ٥: نسب الرجال والنساء في مختلف مستويات العمل الأكاديمي في مصر: الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، 2010/2004



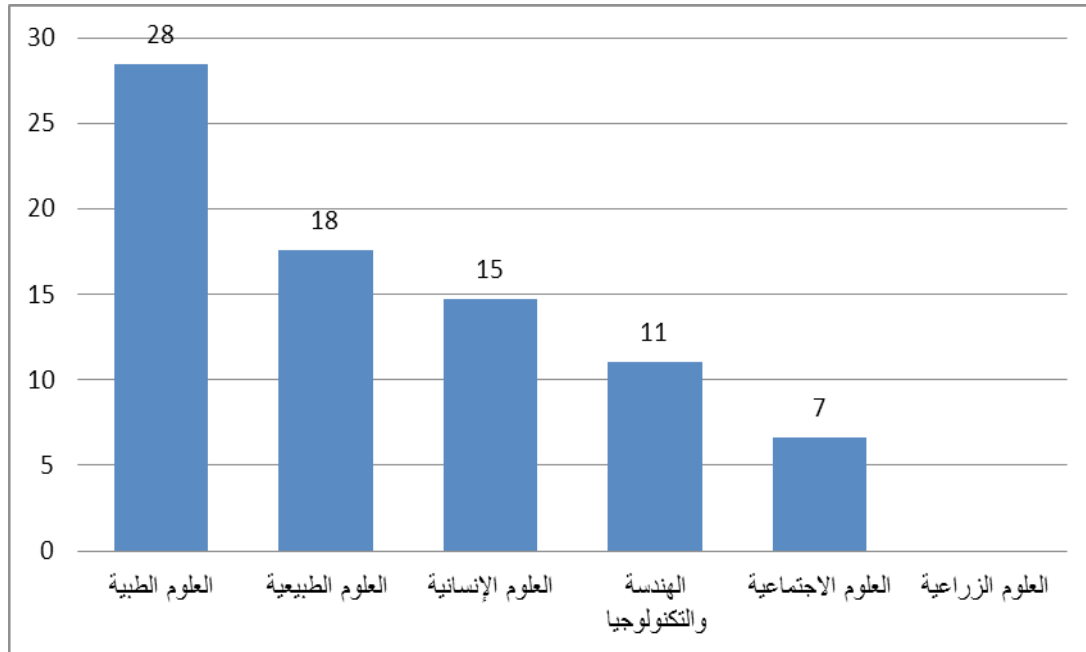
المبيان يشبه إلى حد ما خصوصية مجال العلوم والهندسة كما يمثل ذلك المبيان 6. والسقف الزجاجي ليس قويا في العلوم والهندسة كما في باقي مجالات العلوم التي يتم اعتبارها بعضها البعض. وحتى دخول المسار الأكاديمي شكلت نسبة النساء ما يفوق 40% لكن بعد ذلك تنفتح المبيانات بسرعة وتتراجع نسبة النساء إلى 31% في المستوى ج، 27% في المستوى ب و17% في المستوى أ. وقد تم تسجيل ارتفاع صاف في حصة النساء على مختلف المستويات بين سنتي 2004 و 2010.

شكل ٦: نسب الرجال والنساء في مختلف مستويات العمل الأكاديمي في العلوم والهندسة: الطلاب وأعضاء هيئة التدريس، 2010/2004



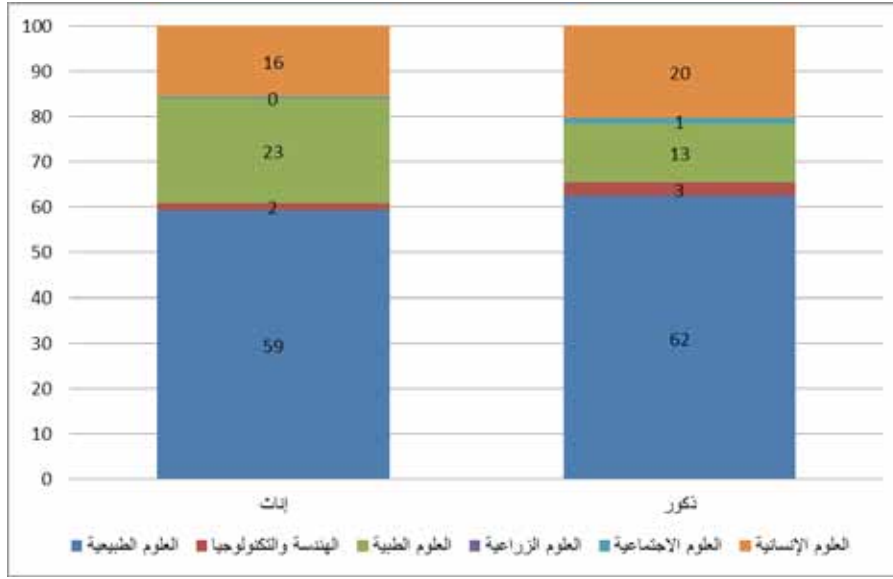
الطاقم الأكاديمي النسوي من الدرجة أ في المغرب ممثل بشكل جيد في العلوم الطبية حيث أن نسبة 28% من الأكاديميين من الدرجة أ هن نساء. يتبع ذلك العلوم الطبية والعلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية حيث هناك على التوالي 18% و15% من النساء ضمن الدرجة أ من الأكاديميين. وتبقى مساهمة النساء من الدرجة أ ضعيفة جدا في الهندسة والتكنولوجيا حيث تمثل 11% وحتى في العلوم الاجتماعية حيث تمثل 7%.

شكل ٧: نسبة الإناث موظفي الصنف A حسب الميدان الرئيسي للعلوم، 2010



في المغرب تشكل نسبة كل من الرجال والنساء من الدرجة أ في العلوم الطبيعية 62% و59% على التوالي وما تبقى من الدرجة أ من الأكاديميين يتركزون في العلوم الإنسانية والطبية.

شكل ٨: توزيع أعضاء هيئة التدريس من الدرجة A حسب مجالات العلوم حسب الجنس، 2010



الولوج إلى صناعة القرار في العلوم: لا معطيات متوفرة

## ٢- سياسات المساواة بين الجنسين

### ١-٢ الإطار التشريعي

جاء الفصل 19 من الدستور الجديد لسنة 2011 ليكرس مبدأ المساواة بين الرجال والنساء في حماية حقوق الإنسان. الفصل ذاته يؤكد على أن الدولة تعمل على تحقيق المساواة بين الرجال والنساء كما أنها تنصب هيئة لتعزيز المساواة ومحاربة كل أشكال الميز العنصري.

الدستور يدعم ما حققته الإصلاحات التشريعية السابقة التي ساهمت في مساواة كبيرة بين الرجال والنساء وفي القضاء على الميز ضد النساء. هذه الإصلاحات تضمنت مراجعة القانون التجاري لسنة 1995 وتبني القانون الجديد للأحوال المدنية سنة 2002 والقانون الجديد للإجراءات الجنائية لسنة 2003 والإصلاح المستمر للقانون الجنائي منذ 2003 والتغييرات في قانون الشغل لسنة 2003 وإصلاح مدونة الأسرة في سنة 2004 وإصلاح مدونة الجنسية في سنة 2007.

تعتبر مدونة الأسرة الجديدة والتي تم تنزيلها سنة 2004 من أهم نقاط التقدم في العالم العربي. مدونة الأسرة جاءت بتعديلات لقوانين الإرث ورفعت من سن الزواج كما أنها حصنت حقوق المرأة عند الطلاق. ومع ذلك فإن المدونة لا تضمن حقوقاً متساوية بين النساء والرجال بشكل كامل.

ويكرس الدستور أولوية القانون الدولي في النظام القانوني ويتطلب أن تمتثل القوانين الوطنية للالتزامات الدولية.

وقد انضم المغرب لمعاهدة القضاء على كل أشكال الميز العنصري ضد النساء «سيداو» سنة 1993 مع إبداء عدد من التحفظات. وقد قرر المغرب سنة 2011 الانسحاب من التحفظات المتعلقة بالفصل 9، (نقل الجنسية للأطفال) (الفصل 16 المتعلق بالمساواة في الزواج والطلاق) ويبقى كذلك على إعلان يخص الفصل 2 (سياسة المقاييس والتي يتم تطبيقها مع الحرص على أنها ليست ضد الشريعة الإسلامية، الفصل 15 «4»). (الحرية في اختيار السكن ومكان الإقامة) الذي يتم تطبيقه فقط إذا لم يكن مخالفاً للفصول 34 و 36 من المدونة، كما أن هناك تحفظاً فيما يخص الفصل 29 «1» المتعلق بإدارة الاتفاقية والتحكيم في حالة حدوث خلاف.

### المؤسسات والسياسات

تتحمل وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة والتضامن مسؤولية تعزيز وحماية حقوق النساء. وقد تم إحداث بعثة وزارية لحقوق الإنسان في أبريل 2011 للتنسيق بين مجهودات مختلف الوزارات والوكالات العمومية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان وقانون الإنسان العالمي.

يسعى المجلس الوطني لحقوق الإنسان وديوان المظالم إلى تعزيز تناسق أكبر وفعالية في حماية وتعزيز حقوق الإنسان بما في ذلك النساء. هاتان المؤسساتان تستفيدان من تمثيل جيد للنساء ضمن أعضائها وقد كانتا مهتمتان بقضايا حقوق الإنسان في الماضي. وتمثل النساء 43% من أعضاء مجلس الإدارة على المستوى الوطني و30% على المستوى الجهوي.

يعمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان في توافق مع المبادئ المتعلقة بوضعية المؤسسات الوطنية وذلك لتعزيز وحماية حقوق الإنسان مبادئ باريس وهو مؤسسة مستقلة وذات تمثيلية للدفاع عن حقوق الإنسان ومن ضمن أمور أخرى فإن المجلس يقوم بصياغة التوصيات التي تتمثل للمعايير الدولية. كما أنه يتلقى الشكاوى عن حالات انتهاكات حقوق الإنسان.

ديوان المظالم مؤسسة وطنية مستقلة مهمتها النظر في شكاوى المواطنين ضد الإدارات العمومية. كما أن المؤسسة تقوم بتقديم الدعم القانوني للنساء للدفاع عن حقوقهن كمواطنات وتعمل على الرفع من الشفافية في الإدارة العمومية.

جاء قانون الشغل الذي تم تبنيه سنة 2004 ضد التمييز «الفصل 9» بما في ذلك التمييز القائم على الجنس في التوظيف والإدارة وتوزيع العمل والأجر والترقيات والمكافآت والإقالات والتدريب المهني. ويمنع الفصل 346 التمييز في الأجر بين النساء والرجال في العمل ذي القيمة المتساوية. إلا أن قانون الشغل لا يوفر الحماية للعاملات بالمنزل، اللاتي هن نساء في أغلبهن، فتيات وعاملات مهاجرات. ويشترط الفصل 4 تحديد ظروف العمل والتوظيف للعاملات المنزليات بقانون خاص وهو الذي لم يتم تبنيه إلى حد الآن.

بعد إصدار ظهير ملكي وبدعم مجتمع مدني نشيط، تبنت الحكومة السابقة سنة 2011 استراتيجية وطنية للإنصاف والمساواة بين الجنسين للفترة الممتدة من 2011 إلى 2015. والهدف هو إدماج مقارنة تقوم على النوع في كل سياسات وبرامج التنمية. ومن بين أهم أهداف هذه الإستراتيجية إصلاح النظام الانتخابي لتعزيز تمثيلية عادلة للنساء. وتتوخى الإستراتيجية التدخل في عدد من المجالات:

الحقوق المدنية تطبيق مدونة الأسرة ومحاربة العنف المبني على النوع الاجتماعي... الخ  
التمثيلية والمشاركة في اتخاذ القرار على المستويين السياسي والاقتصادي.

## الحقوق الاجتماعية والاقتصادية

تغيير التصرفات الاجتماعية والفردية من خلال التصدي للصور النمطية وتعزيز قيم المساواة

ترسيخ مقارنة النوع في المؤسسات والسياسات ومراجعة الحسابات التنظيمية وخبرات القيادة وميثاق الحقوق المتساوية والميزانية التي تراعي الفوارق بين الجنسين... الخ.

تهدف الإستراتيجية إلى تعزيز الولوج العادل والمتساوي للنساء والرجال إلى مراكز صنع القرار الاقتصادي وهي بذلك تشجع تبني المقاييس الإيجابية لتشجيع ولوج النساء خصوصا لصنع القرار الاقتصادي وذلك من خلال تطبيق نظام الكوتا بشكل تدريجي في البنيات العمومية الاقتصادية. كما أن هذه الإستراتيجية تشجع القطاع الخاص لتقديم دعم أفضل للنساء من أجل الرفع من تمثيلتهن في الجمعيات المهنية وهي تدعم كذلك الشركات التي طورت الممارسات الجيدة لتعزيز المساواة بين الرجال والنساء الجوائز، إحداث «علامة المساواة» وفي الأخير فهي تقوم بمراقبة وتقييم التحديات والفرص أمام المديرات التنفيذيات المحترفات وهن اللواتي يتوفرن على المهارات المطلوبة.

رغم ذلك فإن مجموعات النساء مهتمات بواقع أنه عندما تم الإعلان عن برنامجها المستقبلي في البرلمان في 19 يناير 2012 لم تقم الحكومة بذكر أجندها بخصوص المساواة لا على مستوى التزامها بتحقيق أهداف الألفية للتنمية بما في ذلك الهدف 3 حول المساواة بين الجنسين، ولا على مستوى تطبيق المعاهدات الدولية بما فيها معاهدة سيداو. هذه المجموعات كانت مهتمة بالتأثير المحتمل لهذا الحذف الذي قامت به الحكومة حول تعزيز حقوق المرأة.

## ٢-٢ سياسات المساواة بين الجنسين في العلوم

### هيكل المساواة بين الجنسين في العلوم

توجد بالمغرب أكاديمية للعلوم والتكنولوجيا إضافة إلى أكاديميات ملكية أخرى، لكن لا توجد هناك أية لجنة وطنية حول النساء والعلوم. كما لا تتوفر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على وحدة للنساء والعلوم رغم وجود لجنة للنوع بوزارة التربية الوطنية.

كان هناك إصلاح جامعي أخير بالمغرب (المخطط الإستراتيجي 2009 - 2012) هدفه تقوية التعليم العالي والبحث العلمي بغية تحقيق مطالب سوق الشغل والتنمية الاقتصادية، إلا أن الإصلاح لم يأت بأي توصيات محددة حول تكافؤ الفرص بالنسبة للنساء في البحث والتكنولوجيا. كما أن مواضيع النوع الاجتماعي كانت غائبة عن مخطط عمل 2013 - 2016.

### الإحصاءات والمؤشرات

كانت الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي متوفرة في السنوات القليلة الماضية. ومن مصادر الإحصاءات المندوبية السامية للتخطيط ووزارة الميزانية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي إضافة إلى الجامعات والأكاديميات.

الإحصاءات المصنفة حسب النوع الاجتماعي في مجال العلوم إحصائيات غير مكتملة حيث لا توجد دراسات تهم التنمية والبحث في البلاد.

### مقياس التوازن بين الجنسين

منذ انتخابات سنة 2002 التشريعية ومع تبني مقياس الإجراءات الإيجابية، طبع السياق الوطني دينامية ملكية وحكومية وغير حكومية حيوية حيال موضوع تقوية حقوق النساء السياسية والاقتصادية والرفع من حضور النساء في مناصب صناعة القرار. ومن جهتها فالحكومة المغربية ملزمة بالرفع من مشاركة النساء في كل هيئات صناعة القرار وذلك تبعا لهدف التنمية للألفية الثالثة.

وقد تم اتخاذ عدد من المبادرات من قبل مختلف الفاعلين للرفع من تمثيلية المرأة خصوصا في المجال السياسي: البرلمان كوتا 30 مقعد مخصصة للنساء وقد تم العمل بها في ولايتين تشريعتين متتاليتين: 2002 و 2007، الحكومة والمجالس البلدية والأحزاب السياسية.

## مخططات المساواة ومقاييس المساواة بين الجنسين

ليس مطلوباً من الجامعات ومؤسسات البحث وضع خطط المساواة بين الجنسين أو مقاييس مرتبطة بالمساواة بين الجنسين مثل وحدات النوع أو مرادف النوع. ورغم أن بعض الدراسات أصدرت توصيات في هذا الخصوص إلا أنه لم يتم تطبيقها.

### التوجيه

التوجيه ليس ممارسة مؤسساتية فيما يخص العلماء الأصغر سناً من كلا الجنسين. وليست هناك برامج توجيهية للنساء في العلوم على المستوى الوطني.

### التمويل

يمنح تمويل البحث على أساس الاستحقاق دون أي شرط مرتبط بالنوع الاجتماعي لضمان ولوج متساو للتمويل. ولا توجد أية تمويلات خاصة أو جوائز للنساء على المستوى الوطني، رغم وجود مبادرات دولية كمنحة اليونيسكو لوريال.

### العمل والتوازن العائلي

تمتد إجازة الأمومة بالمغرب لـ 14 أسبوعاً وهي مؤدى عنها بالكامل. وليست هناك إجازة للأبوة. ليس هناك برنامج خاص للعلماء والباحثين، كما تغيب الموارد الخاصة لدعم العودة إلى العمل بعد الانقطاع عن العمل في مجال العلوم.

### النساء ودراسات النوع

كان ظهور وتطور مراكز دراسات النساء والنوع الاجتماعي للأبحاث التوجه السائد في العقود الأخيرة. وقد طورت عدد من هذه المراكز برامج الدراسات العليا (أول برنامج تم إحداثه بجامعة فاس سنة 2000). هذه المراكز ووحدات الدراسات العليا ساهمت في إحداث وتخريج الأجيال الأولى من طلبة الماجستير ثم طلبة الدكتوراه في دراسات النوع مع بداية الألفية الثالثة.

كما أن المغرب يشغل كرسي اليونيسكو لحقوق المرأة والذي تم إحداثه في سنة 1999 بجامعة محمد الخامس – السويسي بالرباط وجامعة ابن طفيل بالقنيطرة.

### الشبكات

يتوفر المغرب على حركة نشيطة لحقوق المرأة وكذا في مجال العلوم والبحث بمنظمات غير حكومية مثل جمعية النساء والعلوم بالدار البيضاء أو جمعية النساء المهندسات. وهدفها تعزيز حضور النساء في العلوم والتكنولوجيا وتشجيع الفتيات الشابات على التخصص في مجالات العلوم والتعليم والتكنولوجيا وتعزيز المساواة بين الجنسين في المجال المهني.

### التوصيات

التأمت الورشة الوطنية يومي 27 و 28 مارس 2014 بجامعة الحسن الثاني بالمحمدية تحت شعار: «نحو استراتيجية وطنية للنهوض بالنساء في العلوم والتكنولوجيا»

وقد ركزت المناقشة في هذه الندوة على تعداد وتحديد أولويات المشاكل التي تقف عائقاً أمام المساواة في العلوم واقتراحات خطط العمل. وقد تم إيجاز المشاكل كالتالي:

- غياب الإحصائيات التي تهتم النوع الاجتماعي.
  - غياب إستراتيجية المساواة.
  - غموض على مستوى الولوج للشغل في الجامعة وعلى مستوى ولوج النساء لمراكز صناعة القرار.
  - غياب الرؤية لدى النساء الباحثات والقائدات في العلوم والتكنولوجيا.
  - الانتقاص الذاتي من النساء لتولي مناصب المسؤولية.
  - غياب خطط المصالحة بين الحياة المهنية والأسرية.
  - المشاركة الضعيفة للنساء في مشاريع البحث.
- التوصيات التالية تبنتها تمثيلات القطاعات المختلفة لتعزيز حضور النساء بالعلوم:
- مؤسسة مقارنة النوع الاجتماعي: تطوير هيئات الإحصائيات.
  - الإصدارات السنوية المتعلقة بالنساء في العلوم (وزارة التعليم العالي ووزارة التربية الوطنية والمركز الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي والمندوبية السامية للتخطيط).

- إرساء كوتا للنساء بمختلف الهيئات (اللجان، مجلس الفاحصين ومجلس المؤسسات...).
- معايير التشبيء والشفافية لاختيار المترشحين للتوظيف.
- حضور مندوب لتقوية المساواة.
- أخذ تجربة وزارة التربية الوطنية كمثال بهدف إنشاء مرصد للمساواة بوزارة التعليم العالي.
- تدابير انتقالية لتحقيق المساواة وذلك بقرار وزاري (اختيار امرأة عندما يتوفر المترشحون على مهارات متساوية).
- توفير قاعدة معطيات للنساء الباحثات حسب التخصص للإعلام.
- تطوير برامج توجيهية لتشجيع ودعم النساء لتولي مناصب المسؤولية.
- تبني ساعات اجتماعات مجالس الأقسام والمؤسسات.
- إرساء إجازة الأبوة.
- المحافظة على الحقوق الموجودة للنساء في فترة إجازة الأمومة.
- على المركز الوطني للبحث العلمي والتكنولوجي أن يقدم كوتا للنساء في مشاريع البحث.

## المستخلص

يهدف هذا التقرير الي ابراز بعض النتائج المترتبة علي حالات عدم التوازن الخاصة بالنوع في المهن العلمية في القطاعين الاكاديمي وغير الاكاديمي، حيث تم التطور من مشروع بحثي مشترك يتم اجرائه من جانب الشركاء بالتعاون مع معاهد عربية واوروبية اخري في اطار مشروع شميرا . ويتمثل الهدف العام لمشروع شميرا في تعزيز التعاون البحثي فيما يتعلق بالنوع والعلم بين الاتحاد الاوروبي والدول العربية المطلة علي البحر الابيض المتوسط: الجزائر، مصر، الاردن، المغرب، لبنان، فلسطين، سوريا وتونس . من المتوقع ان يؤدي التعاون البحثي الي تطور فهم اسباب حالات التباين والتفاوت الخاصة بالنوع في مجال العلوم في المنطقة، وذلك بمراعاة التقاليد وحالات التباين الثقافي، بالاضافة الي تحليل كيف تتناول الدول العربية المطلة علي البحر المتوسط هذا الموضوع بالذات . لقد هدف هذا المشروع البحثي الي جمع البيانات الخاصة بالدول العربية المطلة علي البحر المتوسط لكي تكون بمثابة الاساس للتحليل النسبي المقارن للوضع الحالي الخاص بتكافؤ النوع في مجال العلم لكي يكون بمثابة المعيار لتطور هذا المجال في المستقبل، وكذلك توجيه الباحثين وصناع السياسة وواضعي الاستراتيجيات لكي يتم تحديد وتناول المشكلة الرئيسية . ويؤكد هذا التقرير علي مدخلين اساسيين بغرض تحديد الوضع الخاص بالمرأة في مجال العلوم في كل الدول:

جمع الاحصائيات التفصيلية الخاصة بالنوع والتي تشمل توزيع المرأة والرجل في المجالات والمهن العلمية، مستوي الاقدمية والمشاركة في صنع القرار في مجال العلوم

وصف الاستراتيجيات، التشريعات، الاجراءات الايجابية والسياسات الخاصة بتكافؤ النوع، مصحوبة بالتاكيد علي المبادرات والسياسات الخاصة بتكافؤ النوع في مجال العلوم .